الخليج العربي..... المجلد الحادي والعشرون..... العدد (٣-٤) ١٩٨٩
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية

فضيحة الاسلحة الامريكية لايران والدور الاسرائيلي «Irangate»*

الدكتور عبد المجيد عرسان العزام
جامعة اليرموك - الاردن

تمهيد:

ان النشاطات الامريكية الاسرائيلية والعمليات السرية في منطقة الشرق الاوسط ليست جديدة على الساحة السياسية، كما انها لم تكن مقصورة في يوم من الأيام على عمليات بيع الاسلحة وشحنها لايران او لغيرها، لقد شهد الشرق الاوسط بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص محاولات عديدة ومختلفة كانت للولايات المتحدة الامريكية اليد الطولى فيها والمحركة لها. ومن بين هذه المحاولات الامريكية - الاسرائيلية للتخلص من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧.

* Iranscam: It is also known as Iran-gate and or Iran-Contra affair. It refers to the covert sale of arms to the Islamic Republic of Iran and the diversion of some of its profit to the Nicaraguan rebles whom the U.S. Congress had ruled out any U.S. governmental aid to them . The covert operations were carried out at a time when the Reagan administration was calling for the Isolation of the Khomeinis government and terrorist groups it supported. And also at a time when the Reagan administration was calling for taking taugh majors against terrorism.

وتلك المحاولة فضلا عن عوامل اخرى عملت على نشوب حرب ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل، فمن خلال تلك المحاولة، عملت اسرائيل على استغلال علاقتها المتينة مع الولايات المتحدة لتوسيع مطامعها ومن ثم تحقيقها في المنطقة، وذلك من خلال شن حرب سريعة ضد العرب.

ولاخفاء نيتها بتوسيع نطاق هذه العملية من عملية سريعة ضد جمال عبد الناصر، لتشمل شن حرب ضد العرب، قامت اسرائيل بتدمير سفينة التجسس الامريكية ليبرتي (Liberty) التي كانت تبحر في الشاطىء الشرقي للبحر الابيض المتوسط لتتمكن من منع تسرب أخبار الحرب عن الولايات المتحدة الامريكية. وقد ذهب ضحية الهجوم الاسرائيلي المتعمد على تلك السفينة ٤٣ قتيلا، وجرح ١٧١ بجاراً آخرين[1]. فضلا عن ذلك خرجت الولايات المتحدة الامريكية خاسرة من تلك المحاولة لان وقوفها الى جانب اسرائيل لم يترك مجالا امام الشعب العربي سوى كراهيتها وفقدان الثقة في مصداقيتها. اما المستفيد الاول والاخير من هذه العملية فكانت اسرائيل حيث حصلت من جراء ذلك على اراض عربية جديدة، كما نجحت بزعزعة العلاقات العربية الامريكية لصالحها.

وقد حدث في عهد الرئيس الامريكي جونسون في نهاية الستينات عمليات اخرى اساءت للعلاقات الامريكية ـ العربية إذ باعت الولايات المتحدة اسلحة حربية وطائرات فانتم (Phantom) المقاتلة لاسرائيل سرا دون علم الشعب الامريكي[2]، ولا ينسى العرب الجسر الجوي الامريكي لاسرائيل اثناء حربها مع العرب عام ١٩٧٣، والذي خدم المصالح الاسرائيلية على حساب المصلحة الأمريكية. فقد سبب الجسر الجوي الامريكي مقاطعة بترولية عربية مع الولايات المتحدة مما احدث صعوبات اقتصادية للشعب الامريكي. وفي عام ١٩٧٤، ونتيجة للمقاطعة النفطية، ونقص كميات الوقود المصدرة للولايات المتحدة وارتفاع اسعارها، اضطرت بعض الشركات والمؤسسات الصناعية الامريكية الى الاستغناء عن عدد كبير من مستخدميها. فعلى سبيل المثال استغنت شركات صناعة المركبات عن ٨٠ الف عامل، بينما استغنت شركات الطيران عن ١٥ الف موظف، وكذلك استغنت المطاعم والفنادق عن ١٥٥ الف موظف في السنة نفسها. فضلا عما سبق فقد ادى

1. James M. Ennes, Assault on the Liberty: The True Story of the Israeli Attack on an American Intelligence Ship (5th Ed.), N.Y.: Random House, 1979.
2. Stephen Green, Taking sides: American's Secret Relations with a militante Israel. N. Y. William Morrow, 1984, pp. 198-203.

ارتفاع اسعار النفط المستورد للولايات المتحدة الى عجز في الميزان التجاري بمقدار ١٧١ مليون دولار خلال شهر نيسان ١٩٧٤[٣]. هذا بالنسبة للفاتورة الاقتصادية الباهظة التي دفعتها واشنطن لقاء تزويدها لاسرائيل بالجسر الجوي لعام ١٩٧٣. اما على صعيد السياسة الدولية فقد الحق الجسر الجوي ضررا بالعلاقات العربية - الامريكية - وكذلك الدول المحبة للسلام. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد حاول وزير الخارجية الامريكي - اليهودي الاصل - في تلك الحقبة هنري كيسنجر وجماعات الضغط الصهيونية من تقليل اهمية المقاطعة البترولية العربية للولايات المتحدة واثرها على الاقتصاد الامريكي متذرعين بأن كميات البترول المستوردة من البلاد العربية كانت قليلة جدا.

اما العمليات الامريكية الاسرائيلية المشتركة لبيع وشحن الاسلحة لايران اثناء صراعها مع القطر العربي العراقي خلال عقد الثمانينات والتي تم فضحها بواسطة مجلة الشراع اللبنانية فهي حديثة عهد، وقد الحقت الضرر بالسياسة الخارجية الامريكية وعلاقتها مع البلدان العربية إذ اعطت اسرائيل الفرصة مرة اخرى لتحقيق غاياتها ومآربها على حساب المصالح الامريكية.

ان السبب الرئيس الكامن وراء هذه الصفقات والعمليات هو التأثير الاسرائيلي على صانعي القرارات السياسية في الولايات المتحدة الامريكية. فمعظم المسؤولين السياسيين الامريكيين يعتقدون انهم مدانون لليهود وهم من السذاجة بمكان بحيث يتم اخضاعهم بسهولة للضغط الاسرائيلي وجماعات الضغط اليهودي، «.. كلب اسرائيل المطيع في واشنطن»[٤]. ولذلك فان معظم المسؤولين في الولايات المتحدة

3. Thomas A. Bryson, American Diplomatic Relations With the Middle East. N.J.; The Scarecrow Press, 1977, p. 295.
4. This term was invented and used by Israelis themselves. An Israeli chemist at the Hebrew University who survived Nazi concentrationcamps wrote:
(What I find most interesting, however, is that the deciption of American Jewish organizations and American friends of Israel in Washington as an, obedient dog, which will follow, as a trained dog does, every command from its master, the Israeli government. Clearly the Israeli government is well-informed and right: it has at its command a pack of obedient dogs who wield great influence in American political life, precisely because of their dog-like nature, their total obedience to orders of the Israeli government...)
Source: Israel Shahak, 'The Israeli Lobby In Washington as a Faithful Dog,' The Washington Report on Middle East Affairs, Jan. 1987, p.9.

يجدون انفسهم مرة واحدة متورطين في مخططات اسرائيلية وعمليات محذورة وصفقات قد لا تعود بالفائدة الا على اسرائيل وعلى حساب المصالح الامريكية، وهم بذلك يسلمون ويستلمون. وعلى الرغم من الاهمية التي اعطيت لفضيحة الاسلحة الامريكية وكيفية تورط امريكا في هذه المخططات، وتأثير هذه العمليات على السياسة الامريكية كانت ضئيلة جدا، الا انها اخذت من النفس الامريكية بعض الاهتمام. وحتى يتم التقليل من أهميتها فقد انصّب اهتمام الشعب والكونغرس الامريكي في زاوية واحدة وهي ما اذا كانت عملية بيع الاسلحة وشحنها وخاصة تزويد قوات الكونترا بارباح الصفقة مخالفا للقوانين، حتى وكأن هذه الاسلحة لم يكن لها دور مهم في تخريب المنطقة او الاساءة للشعب العراقي العربي. وعليه فان الهدف من هذه الدراسة هو فحص وتحليل عمليات بيع الاسلحة الامريكية وشحنها لايران، ودور اسرائيل في تلك العمليات ومدى تأثيرها على السياسة الامريكية الخارجية في الشرق الاوسط. اما بالنسبة الى تحويل ارباح بيع صفقات الاسلحة لقوات الكونترا المعارضة في نيكاراغوا فلا مجال لشرحها وتحليلها في هذه الورقة.

موقف الرئيس ريغان وفضيحة الاسلحة لايران:

ان فضيحة الاسلحة لايران كانت بمثابة صدمة لكثير من الشعوب وفي مقدمتها الشعب الامريكي ذاته. وقد تلقى هذا الشعب نبأ الفضيحة بدهشة غريبة وخاصة ان بيع الاسلحة لايران كان محضورا عليه من قبل الادارة الامريكية السابقة برئاسة السيد جيمي كارتر عندما اصدر مرسوما رئاسيا بذلك عام ١٩٧٩ ووافق على ذلك المرسوم الرئيس ريغان نفسه عندما استلم منصب الرئاسة بعد كارتر.

اما الشعب العربي فقد تلقى أخبار فضيحة بيع الاسلحة الامريكية لايران بألم وخجل، فالمواقف الامريكية لم تعد تخفى عن المواطن العربي وهو يعرفها قبل ان تصدر عن جهاتها. فالرئيس الامريكي ريغان هو الملطخ بعار الفضيحة وكل اصابع الاتهام تشير اليه على الرغم من انه انكر ذلك بخطابه التلفزيوني يوم ١٤/١١/١٩٨٦. كذلك انكر اي مداولات سرية مع ايران. واكثر الظن ان الرئيس ريغان الذي كان يعرف بموقفه المتشدد ضد التخريب انكر ذلك ليحافظ على سرية المداولات مع ايران لمدة اطول ليتمكن من انقاذ الرهائن الامريكيين المحتجزين لدى انصار ايران في لبنان. ولسوء حظه، ونتيجة ضغط وسائل الاعلام لمعرفة الحقيقة، فقد نقض الرئيس ريغان اقواله السابقة من خلال لقاء تلفزيوني مع

الصحفيين عقده في ١٩ / ١٢ / ١٩٨٦ اعترف فيه بموافقته على بيع شحنات صغيرة من الاسلحة لايران. وقد اكتشف فيما بعد ان قيمة شحنات الاسلحة الصغيرة التي تحدث عنها ريغان كانت تساوي ١٢ مليون دولار وبيعت لايـران بمبلغ ٤٢ مليون دولار حوّل جزء منها لقوات الكونترا في نيكاراغوا. والملفت للنظر ان الرئيس ريغان انكر في ذلك اللقاء الصحفي اية علاقة اسرائيلية في عملية بيع الاسلحة لايران. ولكن انكاره تعارض مرة اخرى مع تصريحات مستشاره للامن القومي الامـريكي روبرت مكيفارلن. وخلال دقائق من انكاره لدور اسرائيل في العملية وادراكا منه للتناقض بين تصريحه وتصريح مستشاره للامن القومي اعترف الـرئيس ريغان من خلال الناطق باسم البيت الابيض بوجود طرف ثالث في عملية بيع الاسلحة لايران، وقد اعترف بذلك ايضا رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير[٥].

وقد أكدت ملفات التحقيق فيما بعد ان اسرائيل لم تكن فقط واسطة نقل للاسلحة بل كانت المحرك الفعال والطرف الثالث في الصفقة، كما بينت ملفات التحقيق ايضا ان البيت الابيض وافق على شحنات الاسلحة من اسرائيل لايران وعلى تعويضها لاسرائيل وخاصة شحنات الاسلحة في صيف عام ١٩٨٥[٦].

وقد حاول الرئيس ريغان ان يبرّر بيع صفقـات الاسلحة لايـران على اسـاس المصلحة القومية الامريكية فادعى ان الهدف من بيع الاسلحة وشحنها لايران كان لتحقيق ما يلي:

١. تحسين العلاقات الامريكية الايرانية وخصوصا تقوية ودعم الجماعات او العناصر المعتدلة في ايران والذين كانوا يدّعون برفضهم للتخريب والجماعات المخـربة وخاصة تلك المتواجدة في منطقة الشرق الاوسط كلبنان.
٢. وضع حد او نهاية للحرب العراقية ـ الايرانية.
٣. حماية حقول النفط وتأمين تدفقه الى الغرب.
٤. السيطرة على منطقة الخليج العربي وحمايتها من التسرب والتغلغل السوفيتي الذي يمكن ان يساعد في استمرار الحرب.
٥. اطلاق سراح الرهائن الامريكيين المحتجزين في لبنان من قبل جماعات ارهابية موالية لايران.

---

5. The Washington Post, Dec.9, 1986, P.A 14.
6. The New York Times, Nov.26, 1986, p.A 10.

وبتمحيص هذه الحجج والمبررات يتضح لنا انها ركيكة وهزيلة وتفتقر الى المنطق. ان عمليات بيع الاسلحة لايران فشلت في تحقيق الاهداف المتوقعة. فقد كان المسؤ ولون الامريكيون من السذاجة والبساطة بمكان حيث صدقوا واعتقدوا ان في ايران عناصر معتدلة ترغب في اقامة علاقات ودية وعادية مع الولايات المتحدة، وترغب في انهاء الحرب مع العراق واذا كان هناك عناصر معتدلة بالفعل في ايران وترغب هذه في ايقاف الحرب مع العراق فلماذا وَلِمْ تطلب المزيد من الاسلحة والمعدات الحربية؟ واذا كانت العناصر المعتدلة كما يقال ترغب فعلا في انهاء الحرب مع العراق فما الذي منعها من ان تلبي نداءات العراق السلمية المتكررة ونداءات الامم المتحدة ممثلة في امينها العام لايقاف الحرب. ان الذين كان يعتقد انهم عناصر معتدلة هم الذين رفضوا كل محاولات ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية الصادرة عن العراق والدول الاخرى بما فيها الدول العربية. فلم يكن هناك في ايران عناصر معتدلة وهذا ما ادلى به السيد روبرت ميكفارلن المفاوض الرئيسي الاميركي في عمليات بيع الاسلحة عندما قال ان بيع الاسلحة لايران كان قرار خاطىء، وانه يشك في وجود عناصر معتدلة في ايران[٧].

وقد كان صانعو السياسة الخارجية الامريكية بسطاء لاعتقادهم ان الخميني الذي شيد حكمه وسلطته على اساس كراهيته الظاهرة للولايات المتحدة والوجود الغربي في ايران ـ عنده الرغبة الاكيدة في محاولة اعادة العلاقات الامريكية ـ الايرانية الى سابق عهدها. وكذلك فانه ليس من المعقول ان يقوم بذلك اي من رجالات الدين في ايران حتى السيد رافسنجاني المتحدث باسم البرلمان الايراني. وذلك لان زعامة رجال الدين في ايران كانت مبنية أساسا على الشرعية الدينية وعلى الاعتقاد بان السيد الخميني وحكومته الاسلامية يمكن ان تكون (بطل العالم) الاسلامي. فحكومة «الجمهورية الاسلامية» بزعامة الخميني شيدت شرعيتها على الاعتقاد بأنها حررّت ايران من التأثير الغربي الفاسد اللااخلاقي وخاصة التغلغل الامريكي والشيطان الكبير كما سمّاه الخميني، وعليه فانه من غير المعقول ان يقوم الخميني ورجالات الدين في ايران بتدمير قواعد شرعيتهم في الحكم بتطبيع العلاقات الامريكية ـ الايرانية، في الاقل ليس في الوضع الحالي.

وحتى يستوفي هذا الموضوع حقه من المناقشة، نبقى مع افتراض صانعي القرار الامريكي في البيت الابيض بان السيد رافسنجاني وجماعته كانوا فعلا يرغبون في

---

7. The Observer (London)., Nov. 16, 1986, p. 1.

تطبيع العلاقات الايرانية ـ الامريكية من أجل ان تصبح الجماعة التي تكسب دعم الولايات المتحدة في حالة تنافس مستقبلي محتمل بين جماعات داخل ايران على السلطة. ان هذا الافتراض يفتقد للمنطق لان الجماعات الاخرى المنافسة سوف تهدد بسهولة شرعية السيد رافسنجاني بعرضه للرأي العام الايراني كعميل يتعاون مع عدوة ايران الكبيرة امريكا. وعلى هذا الاساس فان رافسنجاني او اي شخص آخر في مكانه سيكون حذراً ومتحفظاً في تطبيع العلاقات الايرانية ـ الامريكية. ولكننا نعتقد بان الهدف الوحيد وراء مداولة رافسنجاني ورجال السياسة الايرانيين الآخرين مع الطرف الامريكي كان هو الحصول على الاسلحة الامريكية ولم يكن المقصود تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة.

اما بالنسبة للادعاء الاخر لصانعي القرار الامريكي بان من الاهداف وراء صفقات الاسلحة لايران كان انهاء الحرب الايرانية ـ العراقية فهو أيضا افتراض خاطىء وغير واقعي، فكيف يمكن انهاء الحرب طالما ان صفقات الاسلحة والصواريخ وقطع الغيار تتوالى على ايران ويتم استعمالها في المعركة وعلى الجبهات كافة لا بل وعلى المدن الآمنة. اذا المنطق يؤكد عكس ذلك، وما يؤكده استمرار شحن الصفقات انه لا يؤدي الا الى استمرار الحرب بين العراق وايران، مادامت ايران تعقد صفقات تلو الصفقات لشراء الاسلحة من عدد آخر من الدول من بينها الصين وبريطانيا وفرنسا[8]. وهذا ما تعرفه وتعلم به الولايات المتحدة الامريكية. فهل في هذا ما يدل على ان صفقات السلاح الامريكي تستهدف السلام؟ . . . على العكس فان شحنات الاسلحة الامريكية ساعدت على استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية وجعلت الخميني ومعاونيه اكثر اصرارا وعنادا على متابعة الحرب، وخير دليل على ذلك الاعتداءات الايرانية على البصرة في كانون الثاني ١٩٨٧ وقصف بغداد بالصواريخ بعيدة المدى والاعتداءات الايرانية على السفن العالمية في الخليج العربي.

وبخصوص سياسة الاحتواء التي كانت تدور في ذهن صانعي القرار الامريكي وخاصة الرئيس ريغان فانها ايضا افكار ساذجة ومحاولة خاسرة. وذلك، لان الثورة الايرانية الخمينية كانت اساسا قائمة على تخليص ايران وتحريرها من براثن النفوذ الاجنبي المتمثل في شاه ايران السابق، وقد كان هذا الشاه يمثل نفوذا امريكيا واوروبيا او حتى صهيونيا. وقد لا تختلف سياسة الخميني ومعاونيه من حيث الجوهر، فالدولة

8. The Manchester Guardian. Weekly, Nov. 23, 1986, p. 7. Also see Al-Jazeera. (Saudi Arabia), Nov. 22, 1986, p. 1.

التي كانت تتعامل مع الشيطان الاكبر منذ ايام هي دولة الخميني التي تشتري السلاح من هذا الشيطان على الرغم من انها دولة يفترض بان تكون قائمة على الشرعية الدينية الاسلامية. وهناك ادلة كثيرة على هذا التعامل، فقد بات من المؤكد تعاون المخابرات الامريكية مع حكومة الخميني عام ١٩٨٣ ضد المخابرات السوفيتية وأعوانهم الشيوعيين في ايران حزب (تودا)، وكمثال على ذلك فقد زود رجال المخابرات الامريكية الحكومة الايرانية باسماء اكثر من ٢٠٠ شيوعي او مؤيد للشيوعيين في ايران[9]. وقبلت دولة الخميني هذه النصيحة ضد مواطنيها فعاثت بهم وقطعت رقابهم على اعمدة المشانق. واذا كان الخميني والشيطان الاكبر قصدا من ذلك الاساءة للروس حتى لا يفكروا بمد نفوذهم داخل ايران فهناك ما هو ثابت بالقطع بان الاتحاد السوفيتي ليس بحاجة الى مدّ نفوذه على ايران من اجل ان يصل الى المياه الدافئة وذلك لان السفن والمدمرات السوفيتية تبحر في المحيط الهندي والهادي والاطلسي منذ زمن ليس بالقريب وخاصة بعد التطور التكنولوجي السوفياتي المتزايد.

وفي غاية الخجل يتغير الامر ليصبح التبرير الوحيد الذي قدّمه الرئيس ريغان ليقبل كسبب منطقي وهو محاولة منع نفوذ الاتحاد السوفيتي من السيطرة على منطقة الخليج العربي للتحكم بمصير تمويل البترول للدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة، وذلك لان السيطرة على مصادر البترول في الخليج العربي من قبل الاتحاد السوفيتي يمكن ان تحقق صعوبات اقتصادية وصعوبات في مصادر الطاقة للدول الغربية. ومع ذلك فان تبرير الرئيس ريغان هذا يحمل في ثناياه بعض العيوب أيضا، اذ ان مصادر البترول في الخليج العربي معرضة ليس للخطر السوفيتي فقط بل ايضا للاخطار الاسرائيلية الصهيونية والامريكية، وفي مقالة بعنوان التهديد الامريكي للسعودية (The American Threat to Saudi Arabia) فقد جادل احد المهتمين بالشؤون الشرق اوسطية باقناع ان اسرائيل وكذلك الولايات المتحدة الامريكية تعتبر اهم مصادر الخطر الذي يهدد مصادر البترول في منطقة الخليج العربي[10]. وعليه فانه يمكن القول ان تبرير الرئيس ريغان لبيع الاسلحة وشحنها الى ايران على اساس سياسة الاحتواء ـ احتواء السوفيات ـ تعتبر فاقدة لمنطقيتها. ويمكن ان يكون الرئيس ريغان قد استخدمها ليكسب تأييد الشعب الامريكي له، ولتخفيف وطأة التأثير السلبي لفضيحة الاسلحة على رئاسته وعلى مكانة حزبه المنافس للحزب الديمقراطي.

9. The Washington Post, Nov. 19, 1986, p. 1, A28.
10. Abdul Kasim Mansur, "The American Threat to Saudi Arabia", The Armed Forces Journal, Sept. 1980,pp. 47-60.

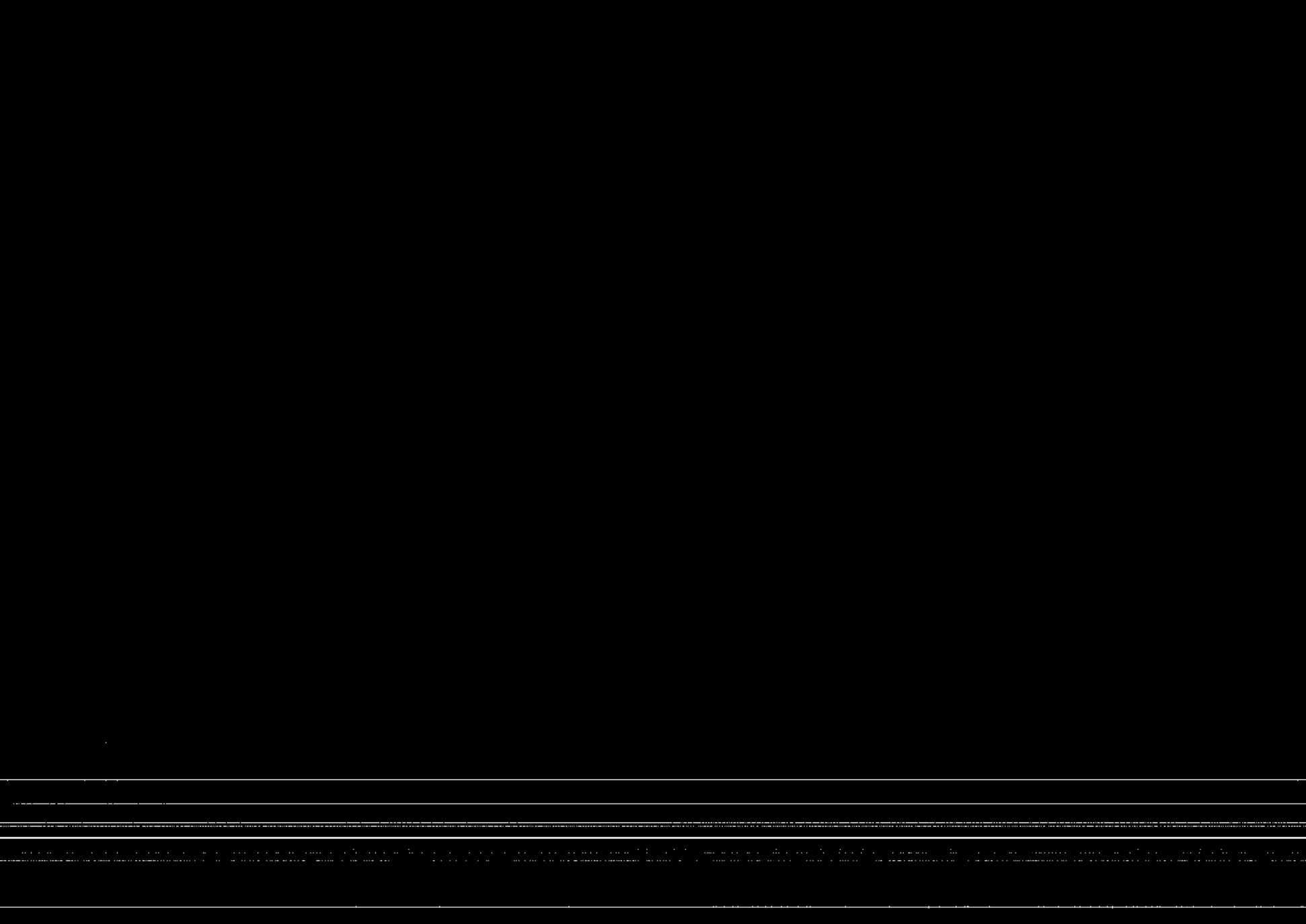

ومع ان الرئيس ريغان يستحق بعض الثناء لنجاحه في فك اسر بعض الرهائن الامريكان بسلام من ايدي الخاطفين مقابل السلاح والمال، الا ان نجاحه في ذلك كان على حساب قدرة صانعي القرار في البيت الابيض وسياستهم الخارجية. فالفضيحة زعزعت الكثير من حكوماتِ دول العالم في ادارة الحكومة الامريكية.

كما وكان نجاحه ايضا على حساب ثقة الشعب الامريكي بحكومته فقد كانت فضيحة الاسلحة والمفاوضات السرية الامريكية مع الارهابيين في لبنان خيبة امل للشعب الامريكي، الذي كان يفتخر بسياسة ريغان الصارمة التي صرّح بها مرارا ضد الارهاب الدولي، وخاصة على أثر أزمة السفارة الامريكية في ايران[11]. وقد علق أحد أعضاء المجلس التشريعي المحلي في ولاية جورجيا في ذلك بقوله «ان ريغان لم يكن ريغان الذي عرفناه قبل الفضيحة ولا يستطيع الان اعادة ثقة الشعب فيه بسهولة»[12].

فالرئيس الامريكي ريغان وجد نفسه متورطا في اعطاء تنازلات لايران وللجماعات الارهابية المدعومة من قبل ايران تماما كما فعل من قبله الرئيس كارتر، ولكن الاختلاف هو ان الرئيس ريغان اعطى تلك التنازلات في وقت كان يضغط فيه على حكومات الدول الاوروبية طالبا منها عدم الاذعان للارهاب الدولي ومقاومته بصلابة، فقد أثبت الرئيس ريغان نظريته القائلة بأن التنازل لجماعات الارهاب والتفاوض معها لا يزيد الا من عمليات الارهاب. فبينما كان اثنان من الرهائن الامريكيين يطلق سراحهم اختطف ثلاثة اخرون من الجامعة الامريكية في بيروت تبعهم كذلك اختطاف رهائن من جنسيات اوروبية مختلفة.

العلاقة الايرانية بالارهاب ومعرفة الادارة الامريكية بها:

الادلة التي تربط ايران بالارهاب كانت كثيرة ومتوفرة بين يدي الرئيس ريغان الا انه وافق على بيع الاسلحة وشحنها لايران ووافق على المفاوضة مع جماعات الارهاب التي كانت تحتجز الرهائن في لبنان. ومع ان الهدف الرئيسي وراء ذلك كان لتخليص الرهائن من ايدي المختطفين، الا ان الرئيس ريغان ادلى بتصريحات معاكسة لذلك. فقد بينت تصريحات وشهادات الكثير من الموظفين في ادارة الرئيس ريغان ان

11. The Manchester Guardian, Nov. 30, 1986, p. 7.
12. "The Tower Commission Report", John Tower (Chairman). N.Y.: Times Book, 1987, P. xi.

البيت الابيض كان على علم بعلاقة ايران الوطيدة مع جماعات ارهابية وخاصة تلك الموجودة في لبنان. فقد صرح وزير الخارجية الامريكي جورج شولتز (George Shultz) اثناء مقابلة تلفزيونية بان ايران كانت ومازالت تنتهج سياسة الارهاب[١٣].

وكذلك ادلى مساعد وزير الخارجية وايت هيد (Whitehead) بشهادة امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي تفيد ان علاقة ايران مع الارهاب اشتملت على المشاركة في اختطاف ثلاث رهائن امريكان في بيروت وكذلك تقديم المساعدات المالية والعسكرية بما في ذلك تدريب الارهابيين في قواعد عسكرية ايرانية[١٤]. كما اكدت تصريحات رئيس هيئة الاركان الحربية الامريكية وليم كرو (Admiral William Crowe,Jr.)انه في الوقت الذي كانت وزارة الحربية الامريكية تعد خطة لقصف قواعد تدريب الارهابيين في ايران من حاملات الطائرات في المحيط الهندي، كان البيت الابيض يقوم بمفاوضات سرية مع ايران[١٥].

وقد جاء ايضا في تقرير قدم للرئيس ريغان في كانون اول ١٩٨٥ من فريق عمل برئاسة نائبه جورج بوش (George Bush) ان ايران لها علاقة وطيدة مع جماعات ارهابية وخاصة تلك الموجودة في لبنان[١٦].

وكانت هناك ادلة اخرى تؤكد صلة ايران بالجماعات الارهابية والارهاب، منها تدخل السيد هاشمي رافسنجاني في حزيران عام ١٩٨٥ لاطلاق سراح الرهائن الذين اختطفهم قراصنة الجو من على متن الطائرة الامريكية (تي دبليواى T.W.A)[١٧]. وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٩ تشرين ثاني ١٩٨٦، تذمر الرئيس ريغان من ضغوط رجال الصحافة لمعرفة حقيقة شحنات الاسلحة لايران قائلا، لو لم تفضحوا الامر لكان من الممكن اطلاق سراح بقية الرهائن المحتجزين[١٨]. وتبين جملة

13. The Manchester Guardian, Nov. 30, 1986, p. 16. The Tower Commission Report, p. 20.
14. The New York Times, Nov. 24, 1986, p. 1.
15. The Washington Post, Nov. 25, 1986, p. A 14.
16. The Washincton Post, Nov. 25, 1986, p. A 15.
17. The New York Times, Nov. 24, 1986, p.7.
    The Washington Post, Nov. 17, 1986, p. 1.
    Ibid, Nov. 29, 1986, p. All.
    The New York Times, Nov. 30, 1986, p. 10.
    The Washington Post, Dec. 26, 1986, p. 1.
    The Los Angles Times, Jan. 25, 1987, p. 1.
18. The Washington Post, Nov. 20, 1986.

الرئيس ريغان بوضوح صلة ايران بجماعات الارهاب في لبنان وبالرغم من اصرار الرئيس ريغان على ان اطلاق سراح الرهائن الامريكان لم يكن الهدف الاساسي وراء عملية البوابة الايرانية (Irangate) ـ بيع الاسلحة لايران ـ الا ان جملته تبين عكس ذلك. وقد ادلى بعض موظفي البيت الابيض بشهادات تؤكد ذلك.

فقد صرح المدعي العام للبيت الابيض السيد ادوين ميس (Edwin Mees) وكذلك السيد اوليفر نورث (Oliver North) ان هدف الرئيس ريغان وراء عملية البوابة الايرانية (Irangate) هو اطلاق سراح الرهائن[19]. وفي مقابلة تلفزيونية في ٢٠ كانون ثاني ١٩٨٧، صرّح السيد ميكفارلن المفاوض الرئيسي في عملية صفقة الاسلحة مقابل اطلاق الرهائن انه خلال رحلته الاولى السرية الى ايران تسلّم تعليمات من الرئيس ريغان تقضي بمقاطعة المفاوضات مع المسؤولين الايرانيين في حالة عدم اطلاق سراح أربع رهائن امريكيين محتجزين في لبنان فور وصوله الى طهران[20].

وقد أكدت تحقيقات الهيئة القضائية والتشريعية وتقرير لجنة تور (The Tower Commission) اللجنة التي عينها الرئيس الامريكي للتحقيق في فضيحة الاسلحة الامريكية لايران ان العملية منذ البداية كانت عملية تبادل اسلحة مقابل رهائن، فقد جاء في التقرير ما يلي: «ان العملية تقريبا منذ بدايتها اصبحت في الحقيقة حلقة من التفاوض بخصوص اطلاق سراح الرهائن مقابل بيع السلاح وشحنه لايران».

ان العملية كانت مكافأة لنظام سياسي كان علنا يدعم الارهاب ويؤيده[21]. هذا وقد كتبت مجلة الاوبسيرفر البريطانية (The Observer) ان اجتماعا عقد في لبنان بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٨٦ بين مسؤولين امريكيين واسرائيليين وايرانيين، واثناء ذلك الاجتماع اتفق الحضور على ان يكون بيع الاسلحة لايران مقابل اطلاق الرهائن الامريكان قبل موعد الانتخابات النيابية في امريكا[22].

---

19. NBC's Evening News, Jan. 25, 1987.
20. ABC'S Nightline Jan. 20, 1987.
21. "The Tower Commission Report", pp. xiv, 18.; International Institute for Strategic Studies, "The United States: Presidency in Crisis", Srategic Survey, (London, Spring 1987), p. 78.
    Newsweek, March 9, 1987, p. 16.
    Time, March 2, 1987, p. 24.
    The Tower Commission Report, pp. xiv, 18.
22. The Observer, Nov. 16, 1986, p. 1.

ان الادلة والمعلومات المذكورة اعلاه تؤكد الامور التالية:

١ ـ صلة ايران بالارهاب ودعمها له ـ بات معروفا في الاقل منذ اوائل شهر تموز ١٩٨٢.

٢ ـ إن لايران تأثيرا قويا على الجماعات الشيعية في لبنان بما في ذلك حزب الله.

٣ ـ عملية المداولة الايرانية الامريكية كانت منذ البداية عملية تبادل اسلحة مقابل رهائن.

٤ ـ ايران لم يكن في نيتها تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة بل الحصول على الاسلحة.

٥ ـ الرئيس ريغان وافق على بيع الاسلحة وشحنها لايران مع انه كان على علم يقين بالصلة الايرانية مع الجماعات الارهابية.

٦ ـ واخيرا ان التبريرات والادعاءات المتناقضة التي صرح بها الرئيس ريغان اثناء مؤتمراته الصحفية وضعته في مأزق حرج. الرئيس ريغان ربما كان افضل له لو انه اعترف بان عملية بيع الاسلحة والمفاوضة مع الارهابيين لاطلاق سراح الرهائن كانت عملية خاطئة وانه سيحاول تصحيح الوضع.

وبعد هذا العرض فالسؤال الذي يجب ان يطرح الان هو كيف تورطت الادارة الامريكية بعملية بيع الاسلحة لايران؟ وللاجابة نقول ان السبب الرئيس وراء تورطها هو الصلة الاسرائيلية (The Israeli Connection)، كما سنوضح ذلك فيما بعد.

الدور الاسرائيلي في تورط الولايات المتحدة ببيع اسلحة لايران:

ان الدور الاسرائيلي كان احد الجوانب المهمة في فضيحة الاسلحة الامريكية لايران والذي يستحق التنقيب عنه. فالحكومة الاسرائيلية كانت نفسها تبيع الاسلحة لايران منذ بداية الحرب الايرانية العراقية، كما انها لم تكن فقط طرفا اساسيا في عمليات بيع الاسلحة لايران بل كانت الرأس المدبر لها[٢٣]. فمنذ اوائل عام ١٩٨٠، اجتمع مساعد وزير الدفاع الاسرائيلي موردخاي زيبوري (Mordechi Zipori) مع مسؤولين ايرانيين في باريس وفاوضهم على عقد صفقة بيع الاسلحة لايران مقابل

23. The Tower Commission Report, pp. 23-25, 30, 83.

تعهد الحكومة الايرانية بحماية اليهود في ايران وتسهيل سفرهم خارج البلاد[٢٤]. وفي اكتوبر ١٩٨٠، اكتشفت اجهزة المخابرات الامريكية شحنات اسلحة اسرائيلية الى ايران. وقد احتجت الحكومة الامريكية بزعامة الرئيس كارتر في ذلك الوقت على هذه الشحنات وخاصة في الوقت الذي كانت ايران تحتجز موظفي السفارة الامريكية في طهران كرهائن.

وقد تجاوبت اسرائيل مؤقتا مع مطالب الولايات المتحدة بايقاف شحنات الاسلحة وذلك لحساسية موضوع الرهائن الامريكيين في طهران. ومما يؤكد ذلك اعتراف السيد جورج باول الناطق الرسمي باسم الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بان واشنطن كانت على دراية بقيام اسرائيل بتزويد اسلحة وقطع غيار امريكية الصنع لايران[٢٥]. وما ان اطلق سراح الرهائن الامريكيين حتى استأنفت اسرائيل بيع الاسلحة مرة اخرى لايران. ومن الادلة على ذلك ما ادلى به ملاح الطائرة الارجنتينية التي سقطت بالقرب من الحدود الايرانية السوفيتية عام ١٩٨١ م، بان رحلته تلك كانت الثالثة من اصل اثنتي عشرة رحلة رتبتها شركة اسرائيلية لبيع الاسلحة وشحنها لايران[٢٦]. وقد اكد ذلك فيما بعد وزير الدفاع الاسرائيلي ايرئيل شارون (Ariel Sharon) في مايو ١٩٨٢ عندما اعترف علنا بوجود علاقة عسكرية بين ايران واسرائيل[٢٧]. كما اكد ذلك ايضا السفير الاسرائيلي السابق للولايات المتحدة موسى ارنز عندما اعترف لمجلة بوسطن غلوب (Boston Globe) في اواخر عام ١٩٨٢ م ان من بين الاسلحة التي كانت لايران قطع غيار. وقد اضاف ارنز (Arens) ان موضوع بيع الاسلحة وقطع الغيار لايران كان يناقش مع مسؤولين امريكيين على درجة عالية[٢٨]. وقد بين مصدر اسرائيلي ان ثمن الاسلحة وقطع الغيار التي باعتها اسرائيل لايران خلال عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ عادلت نصف مليون دولار تقريبا[٢٩].

يتضح مما سبق ان موظفي البيت الابيض كانوا على علم ببيع اسرائيل اسلحة وقطع غيار امريكية الصنع لايران، وان الرئيس ريغان نفسه قد اعطى الضوء

---

24. The Washington Report on Middle East Affairs, Jan. 1987, p. 10.
25. The New York Times, August 22, 1981.
٢٦. سامي القيسي، الكيان الصهيوني والحرب العراقية ـ الايرانية مجلة «الخليج العربي» مجلد ١٨ العدد ١ ـ ٢، ١٩٨٦، ص ١٩.
27. The Washington Report on Middle East Affairs, Jan. 1987, p. 10.
28. Ibid.
29. Ibid.

الاخضر لاسرائيل للقيام بذلك[٣٠]. ومع ذلك، فان ادارة ريغان لم تحاول التشاور مع الكونغرس الامريكي بخصوص بيع الاسلحة الامريكية لاسرائيل، وهذا بحد ذاته مخالفة لقرار ضبط تصدير الاسلحة والذي ينص على ضرورة اشعار الكونغرس في حالة بيع او نقل الاسلحة الامريكية من دولة مشترية مثل (اسرائيل في هذه الحالة) الى دولة اخرى مثل (ايران)[٣١]. اما السؤال الملح الذي يطرح نفسه في هذا المكان هو هل ياترى اعضاء الكونغرس او احد منهم اطلع على تصريحات ارنز (Arens) لمجلة بوسطن غلوب (The Boston Globe) وان حصل ذلك، فهل بامكان من اطلع عليها من اعضاء الكونغرس ان يلفت نظر اقرانه في الكونغرس الى هذا الموضوع؟ وهل بامكان اعضاء الكونغرس بعد معرفتهم بالخبر ان يطلبوا من ادارة البيت الابيض تزويدهم بالحقيقة؟ ولكن من الواضح انه عندما تكون قرارات البيت الابيض لصالح اسرائيل فانه من غير المحتمل ان يقوم احد من اعضاء الكونغرس الامريكي بالتساؤل عنها الا اذا اراد ان يعرض مستقبله للخطر، خطر وقوف الجماعات الصهيونية والمؤيدة لاسرائيل ضده.

وهناك ادلة اخرى تؤكد العلاقة العسكرية الاسرائيلية ـ الايرانية. فقد ادلى الجنرال الاسرائيلي المتقاعد بارام (Bar Am) الى شبكة التلفزيون الامريكي سي. بي. اس (C.B.S) في لقاء مع برنامج ٦٠ دقيقة عقد بتاريخ ٣١ / ١١ / ١٩٨٦ بتصريح يبين فيه ان الحكومة الاسرائيلية زودته بقائمة مشتريات اسلحة تساوي قيمتها ٢ بليون دولار ليتم شحنها الى ايران. وبالرغم من ذلك، لم يعمل احد من المسؤولين الامريكيين اي شيء للتحقيق في علاقة الحكومة الاسرائيلية وتورطها مع الجنرال الاسرائيلي المتقاعد وشركاه والذين كانوا محتجزين من قبل الحكومة الامريكية بتهمة بيع اسلحة للحكومة الايرانية[٣٢].

وبالرجوع الى ماجاء في مجلة اوبسيرفر (The Observer)، فقد كان معدل قيمة صفقات الاسلحة والمعدات الحربية التي شحنتها اسرائيل الى ايران تساوي ٥٠٠ الى ٨٠٠ مليون دولار سنويا[٣٣].

---

30. "The Tower Commission Report", pp. 27-28
31. Congressional Quarterly INC. U.S. Foreign Policy. Washington, D.C, 1979, pp. 24,3.
32. CBS's Sixty-Minutes, Nov. 31, 1986.
The Washington Report on Middle East Affairs, Jarr. 1987, p.10.
33. The Observer, Sept. 29, 1985.

تبين الادلة المبينة في اعلاه على العلاقة العسكرية الاسرائيلية مع ايران. وعليه فان من مصلحة اسرائيل ان تزج بالحكومة الامريكية في خضم نشاطها العسكري مع ايران. وقد جاءت محاولات اسرائيل لزج الولايات المتحدة في عمليات بيع الاسلحة لايران منذ بداية ١٩٨٠، ولكن لسوء حظ اسرائيل لم تكن الظروف مواتية نتيجة تردي العلاقة الامريكية ـ الايرانية وخاصة على اثر مداهمة السفارة الامريكية في طهران واحتجاز موظفيها كرهائن من قبل بعض الجماعات الايرانية (حراس الثورة). ومع ذلك فقد تابعت اسرائيل محاولاتها للوقيعة بالحكومة الامريكية، وخاصة بعد استلام الحكومة الجديدة برئاسة السيد ريغان. فقد قام مدير لجنة العمل السياسي الاسرائيلي ـ الامريكي (The American-Israeli Political Action Committee) موريس اميتي (Morris Amitay) في اواخر شهر كانون اول ١٩٨٠ بالاتصال مع ريتشارد الين (Richard Allen) مدير فريق العمل الانتقالي للرئيس ريغان والذي اصبح فيما بعد مستشارا للامن القومي. وقد أكد اميتي (Amitay) انه خلال لقائه مع الين (Allen) سأله رأيه في بيع اسلحة لايران من قبل اسرائيل، وان الين (Allen) هذا اعطاه الضوء الاخضر اي (لاميتي) بالموافقة. ولكن وعندما سئل الين عن صحة ذلك نفى ان اي حديث من هذا القبيل مع اميتي (Amitay) قد تم[٣٤]. وسواء حصل هذا الحديث او الاتفاق الشفوي ام لم يحصل فان الين (Allen) كان على علم وعلى دراية مؤكدة بنية اسرائيل في بيع اسلحة لايران.

وفي وقت لاحق اتصل السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة شيرون (Sharon) بوزير الدفاع الامريكي كاسبر واينبرغر (Casper Weinberger) وطلب منه الضوء الاخضر لبيع اسلحة اسرائيلية لايران ولكنه لم يحصل على الموافقة. وبعدها حاول الاتصال بوزير الخارجية الامريكي الكساندر هيج (Alexander Haige) وطلب منه الطلب نفسه، الا ان هيج كان مترددا وحوله الى مستشاره السيد روبرت ميكفارلن والذي اصبح فيما بعد مستشارا للامن للقومي[٣٥]. ومن المتوقع ان ميكفارلن قد اعطى السفير الاسرائيلي الضوء الاخضر وذلك لان اسرائيل على اثر تلك المشاورات بدأت فعليا بتزويد وبيع الاسلحة وشحنها الى ايران. وفي عام ١٩٨٣ يقال ان اسرائيل اوقفت بيع الاسلحة الى ايران بناء على رفض وزير الخارجية الامريكي الجديد جورج شولتز. ولكن وقفها لبيع الاسلحة لم يدم طويلا اذ عادت

34. The New York Times, Nov. 27, 1986, p. A12. Also see The Washingtoin Report on Middle East Affairs, Jan. 1987, p.9.
35. The Washington Report on Middle East Affairs, Jan. 1987, pp. 22,3.

اسرائيل الى بيع الاسلحة لايران مورطة معها هذه المرة الولايات المتحدة نفسها.

ان سيطرة روبرت ميكفارلن وبعض من موظفيه المؤيدين لاسرائيل امثال هورد تيشر (Teicher) وديفيس روس (Ross) وميشيل ليدين (Ledein) على مجلس الامن القومي الامريكي قد هيأت البيئة المناسبة للتأثير الاسرائيلي على الادارة الامريكية في البيت الابيض حيث تم ذلك من وراء ظهر وزير الخارجية شولتز. والى جانب ذلك فان المعرفة المحدودة في العلاقات الخارجية لمساعدي الرئيس ريغان. وغياب سياسة امريكية واضحة نحو ايران، ورغبة المخابرات الامريكية في تخليص رجلها الرهين وليم بكلي (Buckly) ورغبة الرئيس ريغان في تخليص الرهائن الامريكان في لبنان قبل بدء الانتخابات للمجالس التشريعية المختلفة على امل ان يكسب دعم الشعب الامريكي ورفع اسهم الحزب بشكل او بآخر، كل هذه أسهمت ايضا بتهيئة الظروف لصالح التأثير الاسرائيلي ومن ثم توريط الولايات المتحدة في عمليات بيع وشحن الاسلحة الى ايران. وفي هذا مايؤكد نجاح ليدين (Ledein) بالتأثير على ميكفارلن ثم على الرئيس الامريكي ريغان واقناعهم بان هناك عناصر معتدلة في ايران ترغب بتطبيع العلاقات مع امريكا، كما اقنعهم بان تقوم اسرائيل بدور الوسيط في هذه العملية، وهذا ما اعترف به ميكفارلن نفسه. وقد اضحى الرئيس ريغان ومساعديه وعدد من موظفي البيت الابيض ضحية هذا التأثير والاقناع.

يتضح مما سبق انه كان لاسرائيل ضلع كبير في عملية بيع الاسلحة الامريكية لايران. لا بل يمكن القول ان اسرائيل كانت المدبر لكل العملية. وقد اكد وجود هذه العلاقة وهذا الدور السيد ميكفارلن اثناء شهاداته امام اللجان التي شكلت للتحقيق بشأن الفضيحة. واكدت شهاداته ايضا ان الرئيس ريغان كان قد اعطى الموافقة لاسرائيل لبيع وشحن الاسلحة لايران.

ايضا، فقد اكد تقرير لجنة تور (The Tower Commission) التي عينها الرئيس ريغان للتحقيق في فضيحة الاسلحة، الصلة الاسرائيلية بعملية بيع الاسلحة الامريكية لايران[٣٦]. وقد الحّ رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت شيمون بيرس (Shimon Peres) في حديث صحفي له عن الدور الذي لعبته اسرائيل كوسيط بين امريكا وايران وكطرف ثالث في عملية بيع الاسلحة لايران معترفا بأن اسرائيل قد

---

36. The Tower Commission Report, p. 83.

قامت بذلك الدور من اجل مساعدة دولة صديقة لتخلص رهائنها المحتجزين في لبنان ولتطبيع علاقاتها مع ايران[٣٧].

الاهداف الاسرائيلية وراء توريط الولايات المتحدة الامريكية بفضيحة الاسلحة لايران:

وبعد بيان الدور الرهيب الذي لعبته اسرائيل بتوريط الولايات المتحدة في بيع الاسلحة لايران يبقى ان نقوم بتحليل الاسباب والاهداف التي دفعت اسرائيل للقيام بذلك.

يمكن تصنيف الاهداف التي دفعت اسرائيل الى توريط الولايات المتحدة بعمليات بيع الاسلحة لايران الى اهداف عسكرية وسياسية واقتصادية.

فعلى الصعيد العسكري فان بيع الاسلحة الى ايران يساعد على استمرار الحرب العراقية الايرانية، وهذه الاستمرارية عامل مهم في الصالح الاسرائيلي لان الحرب تضعف كلا الطرفين وخاصة الطرف العراقي[٣٨]. فاسرائيل ترغب وتأمل في انهاء القوة العسكرية العراقية لانها قوة ضاربة وتهدد امن اسرائيل اذا توحدت قوتها العسكرية مع قوة عسكرية لاية دولة عربية اخرى مثل الاردن وسوريا والسعودية.. الخ.

وقد ازدادت المخاوف الاسرائيلية من ظهور العراق كقوة عسكرية ضاربة في الخليج العربي وفي شرق المتوسط لدى بعض الرجالات السياسية العسكرية الاسرائيليين. ومن بينهم وزير الخارجية الاسرائيلي السابق اسحاق شامير حيث صرح في مقابلة صحفية اثناء زيارة للولايات المتحدة الامريكية ان اسرائيل انما تتخوف من بروز العراق كقوة عسكرية رئيسية في الخليج العربي وفي هذا مايشكل خطرا على الوجود (الاسرائيلي)[٣٩].

من خلال هذه الرؤيا الاسرائيلية نجد ان استمرار الحرب يستنفذ الالة العسكرية

---

37. ABC's World News, Dec. 8, 1986; The Observer, Dec. 28, 1986, p.11; and ABC's Nightline, Jan. 20, 1987.
The New York Times, Nov. 26, 1986, p.10 Also ABC's Nightline, Dec. 18.1986.
38. The Tower Commission Report, p. 23.
٣٩. سامي القيسي، مرجع سابق، ص ١٤.

الكبرى الباهظة الثمن، وبالتالي فان ذلك يستنفذ القدرة الاقتصادية لكلا الطرفين وهذا ماكانت تصبو اليه اسرائيل.

اضف الى ماسبق ان اسرائيل كونها حلقة الوصل في صفقات الاسلحة فانها ربما كانت ترغب بالتخلص من مخزونها من الاسلحة القديمة والمستهلكة وخلطها في الاسلحة الامريكية المصدرة لايران ليتم تعويضها باسلحة احدث من الولايات المتحدة الامريكية. وقد ذكرت بعض المصادر ان قسما من الاسلحة التي باعتها اسرائيل لايران كان فعلا تالفا مما دعى الحكومة الايرانية الى اعادتها الى اسرائيل ليتم تبديلها[٤٠].

اما على الصعيد السياسي فكانت اسرائيل تأمل اقامة علاقات ودية وجيدة مع الدولة الوحيدة غير العربية في المنطقة وذلك عن طريق بيع الاسلحة لها. كما ان اسرائيل كانت تهدف الى تحسين وضع اليهود في ايران والعمل على تسهيل هجرتهم الى خارج ايران. وهذا ما أكدته مفاوضات وزير الحرب الاسرائيلي والمسؤولين الايرانيين التي عقدت في باريس عام ١٩٨٠ بخصوص بيع الاسلحة لايران مقابل تسهيل هجرة اليهود الايرانيين وتحسين اوضاعهم. ومما يؤكد ذلك ان التقارير افادت بان عدد اليهود المهاجرين من ايران خلال المدة ١٩٨١ - ١٩٨٦ زاد على ٤٠,٠٠٠ يهودي ايراني[٤١]. وهذا لم يكن محتملا بدون بيع الاسلحة وشحنها الى ايران.

ان توقف الحرب العراقية - الايرانية يمكن ان يعيد تسليط الاضواء على الصراع العربي الاسرائيلي، وهذا مالاترغب فيه اسرائيل. فاسرائيل قد تجد نفسها تحت ضغط الرأي العام العالمي للتمشي مع بعض مقترحات هيئة الامم لحل الصراع العربي - الاسرائيلي والتي تجاهلتها اسرائيل لمدة زمنية طويلة.

ان اسرائيل ايضا كانت تطمح تخليص جنودها الذين وقعوا في الاسر على يد بعض الجماعات الشيعية المقاتلة في لبنان وذلك تحت مظلة المفاوضات الامريكية. ان المفاوضة المباشرة مع اسرائيل لاطلاق سراح اسراهم المحتجزين يمكن ان تضعف من شرعية الجماعة الشيعية الدينية الموالية للخميني لانه سينظر اليهم من قبل الجماعات الاخرى كعملاء متجاوبين مع العدوة اسرائيل. وقد اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت شيمون بيرس ان امريكا اكدت لاسرائيل ان جنودها المحتجزين سيطلق سراحهم مع الرهائن الامريكيين[٤٢].

---

40. The Observer, Nov. 16, 1986, p.11 Also ABC's Twenty-Twenty, Dec 18, 1986.
41. ABC's Nightline, Dec. 18, 1986.
42. ABC's World News, Dec. 8, 1986.

ويجدر الذكر ايضا ان اسرائيل بدورها وسيطا بين ايران والولايات المتحدة كانت تأمل ان تحظى بتقدير الادارة الامريكية وان تزيد من اسهمها في البيت الابيض على حساب العلاقات العربية ـ الامريكية.

اما الوازع الاقتصادي فربما كان يشتمل على رغبة اسرائيل في الحصول على زيادة المساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة. فقد اثبتت اسرائيل اهميتها لصانعي القرار الامريكي في البيت الابيض، ومن خلال ذلك تستطيع اسرائيل ان تحظى بدعمهم وتأييدهم بالحصول على اكبر نصيب من المساعدات الاقتصادية الامريكية. ويجدر الذكر ان اسرائيل مازالت تحظى بنصيب الاسد من المساعدات الامريكية التي تمنح للدول الاجنبية منذ سنوات طويلة. فعلى سبيل المثال حصلت اسرائيل في عام ١٩٨٦ على اكثر من ٣٣٪ من مجموع ميزانية المساعدات الخارجية الامريكية. وفي عام ١٩٨٧ حصلت اسرائيل على ٣٧٪ من مجموع المساعدات الخارجية الامريكية[٤٣]. وعن طريق بيع الاسلحة تستطيع اسرائيل ان تدفع بصناعات اسلحتها الى الامام وتزيد من صادراتها لهذا الانتاج مما يعني زيادة دخلها السنوي، واعطائها القدرة على تطوير صناعاتها العسكرية[٤٤]، اضف الى ذلك ان بعض تجار السلاح الذين عملوا وسطاءً بين ايران والولايات المتحدة كانوا اسرائيليين، وان بعض شركات بيع الاسلحة الكبيرة مثل شيرود انترناشنال (Sherwood International) وشيمون (Shimon) منحت بعض تجار الاسلحة الاسرائيليين وموظفين من وزارة الدفاع الاسرائيلية وعسكريين اسرائيليين متقاعدين مراكز عمل جيدة في ادارتها. وهذا يعني دخلا اقتصاديا لاسرائيل يساعد في حل مشاكلها الاقتصادية، كما ان اسرائيل ببيعها اسلحة وقطع غيار لايران عملت على تخفيف العجز في ميزانها التجاري بنسبة كبيرة، اذ انها اتفقت مع ايران على استيراد كميات كبيرة من البترول باسعار رخيصة جدا مقابل بيعها لايران اسلحة وقطع غيار. فبينما كان سعر البرميل من البترول في السوق العالمية ٣١ دولارا كانت اسرائيل تستورده من ايران بـ ٢٢ دولاراً تقريبا[٤٥]. وعلى الرغم من ان اسرائيل قامت بتوريط الولايات المتحدة في فضيحة بيع الاسلحة لايران لحساب مصالحها الا ان الادارة الامريكية استمرت في تعاونها مع اسرائيل، وقد قامت الادارة الامريكية بعد الفضيحة بمدة قصيرة بعقد اتفاقية دفاع مشترك مع اسرائيل. وكذلك بقيت صورة اسرائيل ناصعة

43. The Washington Report on Middle East Affairs, August 11, 1986, p. 6.

٤٤. سامي القيسي، مرجع سابق، ص ٢٢.

45. The Middle East Nov. 1981.

.دون تشويه في الوسط الامريكي. وما ان تناقلت وسائل الاعلام نبأ الفضيحة حتى اسرع المسؤولون الاسرائيليون بتبرير دورهم الانساني الذي كان بناء على طلب دولة الولايات المتحدة الصديقة لانقاذ رهائنها من ايدي الارهابيين.

اثار فضيحة الاسلحة على السياسة الخارجية الامريكية:

تركيت فضيحة الاسلحة الامريكية وصمة عار على السياسة الخارجية الامريكية واحدثت ضررا بمصداقيتها. فقد وجدت الادارة الامريكية بزعامة ريغان نفسها بموقف المدافع محاولة شرح الفضيحة لحلفائها وللدول الاخرى وخاصة الدول العربية. وبينما كان البيت الابيض في ازمة مربكة كان سفراؤه في الخارج يحاولون من خلال دبلوماسيتهم اصلاح الامور مع الدول الاخرى وخاصة الصديقة منها. فقد تشوه وجه الادارة الامريكية في نظر الكثير من الدول العدوة والصديقة على السواء. وكان ذلك بسبب خداع الرئيس ريغان وزج نفسه كرئيس لدولة عظمى يدعي انه لايتعامل مع الارهاب او من يسانده. ان تصرف الرئيس ريغان وخداعه للشعب الامريكي ولشعوب اخرى محبة للسلام في فضيحة الاسلحة الايرانية جعل الكثير من حكومات الدول الاخرى تفكر مليا وبحيطة وحذر عند تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية.

ان ردود الفعل العالمية لهذه الفضيحة كانت سلبية جدا. وبهذا الخصوص ادلى مساعد وزير الخارجية الامريكي وايت هيد بشهادة امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس جاء فيها مايلي: «ان ردود الفعل العالمي لفضيحة شحنات الاسلحة الامريكية لايران كانت سلبية وان الفضيحة جعلت القادة العرب المعتدلين والمحافظين مضطربين وخجولين في الوقت نفسه»[٤٦].

ولما كانت فضيحة الاسلحة الامريكية لايران موضع اهتمام القيادات العربية وخاصة المعتدلين منهم مثل الرئيس المصري حسني مبارك وجلالة الملك حسين ملك الاردن، اللذين عبرا عن عدم رضاهم ونبذهم للفضيحة امام الرأي العام العالمي والعربي من خلال الصحف ووسائل الاعلام الاخرى، حتى ان اجتماعهما الذي انعقد في شهر تشرين الثاني ١٩٨٦ ركز على موضوع الفضيحة اكثر من اية امور اخرى. فقد شجب الزعيمان العربيان فضيحة الاسلحة وهاجماها على انها اهانة

46. The Washington Post, Nov. 25 1986, pp. B8,A15.

لجميع العرب ومصدر لفقدان الثقة بالولايات المتحدة وانها لايمكن ان تكون وسيلة لانهاء الحرب العراقية ـ الايرانية[٤٧].

وقد علقت مصادر عسكرية مصرية على فضيحة الاسلحة بقولها ان بيع الاسلحة الامريكية لايران خطر يهدد العلاقات الامريكية ـ العربية وان اي انتصار يكون لايران على العراق سيجلب عواقب وخيمة وخاصة بالنسبة الى الامن والاستقرار الداخلي للدول العربية في المنطقة[٤٨].

اما على الصعيد الجماعي فقد اجتمع سفراء الدول العربية في اليابان في محاولة دبلوماسية لشجب فضيحة الاسلحة واصدروا بلاغا دبلوماسيا جماعيا يشجب الفضيحة ويهاجمها[٤٩].

وعلى الصعيد الاعلامي فقد شنت الصحف ووسائل الاعلام في الدول العربية شجبها ومهاجمتها لفضيحة الاسلحة الامريكية لايران[٥٠]. فصحيفة الاهرام القاهرية شجبت الفضيحة وخداع الادارة الامريكية محذرة من مغبة نتائجها الخطيرة على العلاقة الامريكية ـ العربية وعلى كفاءة السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط. اما صحيفة الوطن الكويتية فقد كتبت متسائلة عن قدرة وكفاءة السياسة الخارجية الامريكية بقولها «فماذا بقي من قدرة وكفاءة السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ومع حلفائها الاوربيين بعد ان عقدت الصفقة الرخيصة مع ايران»[٥١].

وقد لخصت المنشستر غاردين الاسبوعية شعور خيبة الامل وعدم الرضى اللذين خيما على الحكومات العربية وخاصة المعتدلة منها بقولها. . . بالنسبة للعرب فان الفضيحة دليل قاطع لهم بان الولايات المتحدة دائما تفضل الوقوف الى جانب اعداء

47. Al-Jazeera (Saudi Arabia), Nov. 23, 1986, p.1.
The Washington Post, Nov. 23, 1986, p. A17.
The Manchester Guardian, Nov. 30, 1986, p.7. Also Arab News, Dec. 1, 1986.
48 The New York Times, Nov. 24, 1986, p.7.
The Washington Post, Nov. 23, 1986, p. A17.
49. Al-Jazeera, Nov. 20, 1986, p.1.
50. Al-Ahram (Egypt), Nov. 16, 1986.
Cited in the Washington Post, Nov. 23, 1986, p. A17.
Al-Bayan (UAE; Dubai), Nov. 24, 1986.
51. Al-Watan (Kuwait), Nov. d24, 1986.

العرب في المنطقة سواء كانت اسرائيل او ايران او غيرهم[٥٢]. ويستغرب العرب قادة وشعوبا موقف السياسة الامريكية البارد نحوهم وخاصة سياسة الخداع الامريكية نحو القضايا العربية. فالعرب على الرغم من جهودهم المبذولة للحفاظ على المصالح الامريكية في المنطقة وعلى تحسين العلاقات العربية ـ الامريكية، الا ان ذلك لم يلق حمدا ولاشكورا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، بل على العكس فانهم يشعرون ـ وخاصة المعتدلين منهم ـ وكأن الولايات المتحدة تعاقبهم على جهودهم المبذولة وتستمتع بالعقاب.

ومع هذا وذاك فان الحكومات العربية لم تكن يوما من الايام راغبة في اتخاذ مواقف عملية موحدة وحازمة نحو ماتلحقه بها الولايات المتحدة من اهانات. ان كل ماتقوم به الدول العربية هو اعلان الشجب والاستنكار وغيرها من تصريحات وهي اشبه ماتكون بنقيق الضفادع لاتغني ولاتسمن من جوع. وهذا ماجعل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى تستهين بالدول العربية وتوجه لها الاهانة دون اعتبار. اضف الى ذلك ان طبيعة العلاقات العربية ـ العربية والتي غالبا ماتكون مبنية على التنافس وعدم الثقة تجعل بعض الحكومات العربية سهلة الاحتواء من قبل الولايات المتحدة الامريكية. فمثلا بينما كانت الحكومات العربية تشجب وتستنكر فضيحة الاسلحة الامريكية لايران، كان بعض المسؤولين فيها يبرمون الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات مع حكومة واشنطن[٥٣].

ان شعور القيادات العربية المحافظة بخيانة الولايات المتحدة لها وخاصة الدول التي وقفت الى جانب العراق في قتالها ضد ايران مثل مصر والاردن وكذلك السعودية التي انفقت ٤٠ مليار دولار من اموالها لدعم الصمود العراقي[٥٤] ربما كان ايضا عاملا اخر للشجب والاستنكار السريع ضد فضيحة الاسلحة الامريكية لايران.

ان فضيحة الاسلحة الامريكية لايران الحقت ضررا بكفاءة وقدرة السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط وخاصة بضعفها للعلاقات الامريكية ـ العربية. ونتيجة عدم رضى الحكومات العربية المحافظة على نهج السياسة الخارجية الامريكية المخادع فانه من الممكن ان تصبح اقل تجاوبا مع المصالح

52. The Manchester Guardian, Nov. 30, 1986, p.7.
53. The Washington Post, Nov. 9, 1986, p. H7.
54. The Christian Science Monitor, April, 1, 1981, p. 10 Also ABC's Nightline, Dec. 18, 1986.
The Washington Report On Middle East Affairs, Jan. 1987, P.8.

الامريكية في المنطقة. وكذلك فان تعاونها المعهود مع الادارة الامريكية يمكن ان يبدأ بالتقهقر في المستقبل وخاصة اذا فشلت امريكا بدفع عجلة السلام للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

خاتمة:

بعد هذا العرض والتحليل لفضيحة الاسلحة الامريكية لايران يمكننا التوصل الى عدد من النتائج التالية:

اولا: ان المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية والمصالح الاستراتيجية الامريكية مختلفة وغير متماثلة. فاسرائيل مثل اية دولة تضع مصالحها امام مصالح اية دولة اخرى بما فيها الولايات المتحدة الامريكية. ومع ان المصالح الاسرائيلية والمصالح الامريكية تلتقي احيانا الا انها ليست متداخلة ومتلازمة مع بعضها البعض.

ثانيا: ان ادارة ريغان لم يكن لديها خطة مرسومة واضحة بشأن قضايا الشرق الاوسط وخاصة نحو ايران. فالرئيس ريغان وعدد اخر من معاونيه كان ينقصهم الخبرة والمعرفة في شؤون السياسة الخارجية. كما كان ينقصهم ايضا الفهم الصحيح لقضايا وشؤون الشرق الاوسط المعقدة. اضف الى ذلك ان سيطرة بعض الاشخاص المؤيدين لاسرائيل والمتعاطفين معها على مجلس الامن القومي الامريكي جعل فرصة تدخل الخبراء البيروقراطيين من وزارتي الدفاع والخارجية في السياسة الخارجية ضئيلة جدا محرمين بذلك آلية صنع السياسة الخارجية من خبراتهم وهذا وفر البيئة المناسبة لتدخل اسرائيل والجماعات المؤيدة لها والمتعاطفة معها في واشنطن للتأثير على السياسة الخارجية الامريكية لصالح اسرائيل وعلى حساب المصالح الامريكية.

ثالثا: ان السياسة الخارجية الامريكية المتذبذبة وغير الواضحة والمتناقضة في الشرق الاوسط وتعاون الولايات المتحدة المستمر مع اسرائيل اخذ يؤثر وبشكل ملحوظ على العلاقة العربية ـ الامريكية وعلى قدرة السياسة الامريكية في المنطقة، كما انها رسمت صورة جلية في اذهان القيادات العربية المحافظة مفادها انه يتعذر على الولايات المتحدة رسم سياسة للشرق الاوسط دون الوجود الاسرائيلي كطرف فيها. وهذا ربما يدفع القيادات العربية المحافظة الى

الامريكية في المنطقة. وكذلك فان تعاونها المعهود مع الادارة الامريكية يمكن ان يبدأ بالتقهقر في المستقبل وخاصة اذا فشلت امريكا بدفع عجلة السلام للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

خاتمة:

بعد هذا العرض والتحليل لفضيحة الاسلحة الامريكية لايران يمكننا التوصل الى عدد من النتائج التالية:

اولا: ان المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية والمصالح الاستراتيجية الامريكية مختلفة وغير متماثلة. فاسرائيل مثل اية دولة تضع مصالحها امام مصالح اية دولة اخرى بما فيها الولايات المتحدة الامريكية. ومع ان المصالح الاسرائيلية والمصالح الامريكية تلتقي احيانا الا انها ليست متداخلة ومتلازمة مع بعضها البعض.

ثانيا: ان ادارة ريغان لم يكن لديها خطة مرسومة واضحة بشأن قضايا الشرق الاوسط وخاصة نحو ايران. فالرئيس ريغان وعدد اخر من معاونيه كان ينقصهم الخبرة والمعرفة في شؤون السياسة الخارجية. كما كان ينقصهم ايضا الفهم الصحيح لقضايا وشؤون الشرق الاوسط المعقدة. اضف الى ذلك ان سيطرة بعض الاشخاص المؤيدين لاسرائيل والمتعاطفين معها على مجلس الامن القومي الامريكي جعل فرصة تدخل الخبراء البيروقراطيين من وزارتي الدفاع والخارجية في السياسة الخارجية ضئيلة جدا محرمين بذلك آلية صنع السياسة الخارجية من خبراتهم وهذا وفر البيئة المناسبة لتدخل اسرائيل والجماعات المؤيدة لها والمتعاطفة معها في واشنطن للتأثير على السياسة الخارجية الامريكية لصالح اسرائيل وعلى حساب المصالح الامريكية.

ثالثا: ان السياسة الخارجية الامريكية المتذبذبة وغير الواضحة والمتناقضة في الشرق الاوسط وتعاون الولايات المتحدة المستمر مع اسرائيل اخذ يؤثر وبشكل ملحوظ على العلاقة العربية ـ الامريكية وعلى قدرة السياسة الامريكية في المنطقة، كما انها رسمت صورة جلية في اذهان القيادات العربية المحافظة مفادها انه يتعذر على الولايات المتحدة رسم سياسة للشرق الاوسط دون الوجود الاسرائيلي كطرف فيها. وهذا ربما يدفع القيادات العربية المحافظة الى